

مقدمة:

يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة تأثيراً بمظاهر العولمة، والتي تمثلت في موجة التطورات و التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية بفعل التغيرات التي شهدتها الساحة العا

خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات انعكس بشكل واضح على المنظومة المصرفية لغالبية دول العالم، هذه التطورات التي حملتها ظاهرة الع أصبحت لها تأثيرات واسعة على الأجهزة المصرفية في أي دولة من دول العالم في مطلع هذا القرن حملته من آثار قد تكون إيجابية أو سلبية، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذا الجهاز المس

الاستفادة من الآثار الإيجابية و تقليل الآثار السلبية.

مشكلة الدراسة:

إن انضمام أي دولة نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتضمن -عادة- إحداث تغيرات هيكلية اقتصادها ليتوافق مع متطلبات ذلك الانضمام. إضافة إلى ذلك تواجه الدول النامية من

حادة من قبل السلع و الخدمات المنتجة في الدول المتقدمة.

ومن المتوقع أن يواجه القطاع المصرفي الجزائري منافسة شديدة من قبل مؤسسات مالية أ كبيرة تتمتع بقدرات هائلة في تقديم الخدمات المصرفية، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التسا

التالية:

-ما هي آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري؟ و هل مواجهة الآثار السلبية لهذا الانضمام؟. وكيف يمكن النهوض بالقطاع المصرفي الج

في ظل آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري بعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وتقديم توصيات من حدة تلك التحديات وتخفيف من الآثار السلبية المحتملة. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تتم قواعد المنظمة العالمية المتعلقة بالخدمات المصرفية، ثم يتم التعرف على أهم ملامح القطاع الجزائري وطبيعة ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها ذلك القطاع.

آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر

د. زابوي بلقاسم

أستاذ محاضر - جامعة وهران

أ. بوعقوب عبد الكريم

أستاذ مكلف بالدروس - جامعة وهران

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تشخيص اثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي. و لتحقيق ذلك استعرضت الدراسة إطاراً نظرياً لآفاقية الخدمات ثم طبيعة القطاع المصرفي الجزائري.

و كان من بين أبرز نتائج و استنتاجات الدراسة، انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الجزائرية، و تنوع الخدمات المصرفية نتيجة ظهور منافسة شديدة، إضافة إلى توقع تنجيع عمليات الاندماج ما بين المصارف من أجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم عند تقدم الخدمات المصرفية. و كذلك حصلت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك الجزائرية بزيادة الاهتمام بتدريب و تأهيل العنصر البشري و زيادة الاستثمار في مجال التقنية المصرفية الحديثة مما ينعكس إيجاباً على جودة و كفاءة الخدمات المصرفية و تنوعها، إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة تلبي طموح العملاء. و تقدم الدراسة في الأخير بعض التوصيات من أجل تدعيم العمل المصرفي. الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة، النظام المصرفي الجزائري، الخدمات المصرفية، الاندماج.

Résumé :

La présente étude essaye de diagnostiquer l'impact de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC sur le secteur bancaire. Pour cet effet, L'étude présente un cadre théorique concernant l'accord des services financiers et la nature du système bancaire Algérien.

Parmi les résultats prévenus par la présente étude, on cite la diminution des coûts des services financiers présentés par les banques algériennes, l'amélioration et la diversification des services financiers a cause de la concurrence. L'étude prévoit l'encouragement des opérations de fusions entre les banques pour bénéficier des économies d'échelle. Parmi les conclusions de la présente étude la nécessité de la formation et la mise à niveau pour les cadres des banques algériennes, et l'investissement dans les nouvelles technologies pour améliorer et diversifier la qualité des services bancaires. Ainsi que l'innovation dans d'autres services. L'étude présente des recommandations pour encourager le système bancaire en Algérie.

Mots clefs : OMC, Système bancaire algérien, Services bancaires, Fusion.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري باعتباره موقلا رئيسيا للقطاع الخاص الذي يتوقع أن يكون له دورا كبيرا في قيادة مسيرة التنمية بالجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك من خلال عمل مسح مكثي للدراسات والبحوث والمقالات السابقة، بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات والمعلومات المتاحة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع.

1. التحديات التي تواجه البنوك في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية :

قبل الحديث عن آثار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري ، سيقدم فكرة حول البيئة الدولية المصرفية، التي شهدت العديد من التغيرات خلال السنوات القليلة الماضية، إذ أصبحت المؤسسات المصرفية العالمية في العديد من الدول، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في إدارة عملياتها المصرفية، واتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر القارات متعددة الحدود القطرية والقومية، و أزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية في العالم وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمي والدولي. وأصبح العالم بأسره سوقا واحدا لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته. وشهد هذا السوق ظاهرة أخرى هي حركة الابتكارات المالية التي أدخلت تنوعا كبيرا في الأدوات المالية، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة و تزايدت أهمية المؤسسات المالية التي لا تأخذ بأسلوب التخصص القطاعي في شكل ما يعرف بالبنوك الشاملة التي تزاول كافة أنواع الخدمات المصرفية دون حدود(1). ولقد أدت التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية نظرا للمنافسة التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى واستحوادها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية، خاصة بعد اتجاه الدول النامية و من بينها الجزائر إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي و التزامها بتقواعد ضوابط الرقابة والإشراف التي وضعتها لجنة بال بسويسرا وفقا لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، تتمثل أهم هذه التطورات فيما يلي:

1.1 العروة نحو التدويل أو العولمة:

يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، الدليل على ذلك الزيادة المعبرة في تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية، ويلاحظ أن التدويل له ثلاثة آثار هامة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال. ومن بينها الجزائر، التي قامت بإصلاحات في هذا المجال من خلال قانون النقد والقرض، وتلك الآثار الثلاثة تؤدي إلى ما يلي:

*زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

*تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

*زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.

و من الملاحظ أن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة كانعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصالات.

و هناك عددا من التناحيات المختلفة لظاهرة العولمة على البنوك أهمها: (2)

أولا: الخدمات المصرفية الدولية: تقوم معظم البنوك في الوقت الحالي بتقديم الخدمات المصرفية الدولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود، والتي تعني قيام بنك أي دولة بتوفير خدمات مصرفية

متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى.

ثانيا: عولمة آلات الصرف: تقوم غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشركة الآلات العالمية

لتقديم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط الاتصال، بحيث يمكن لأي عمل

في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجد بها سواء خصصا أو إبداعا في حسابه الجاري

لدى البنك المحلي.

ثالثا: تزايد البنوك متعددة الجنسيات: أدت ظاهرة العولمة المالية إلى تزايد البنوك الكبرى متعددة

الجنسيات والتي نتجت عن طريق ظاهرة الاندماج في محاولة للوقوف أمام المنافسة الكبيرة من جهة،

ولاحتكار الأسواق المصرفية من جهة أخرى.

رابعا: تبني البنوك للمعايير العالمية: أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية

من خلال الجودة، و في غمط تعاملاتها مع العملاء، وهذا ما يعني ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى

الجهود لتحسين منتجاتها وتحسين نتائجها، حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين بالحدود

والاحتياط و بمواجهة هذه الآثار وذلك عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك و احتياطياتها، كما أصبح

لزما على البنوك الالتزام بمعايير عالمي أو دولي في هذا الشأن للدلالة على متانة المركز المالي للبنك

يزيد في تقوية ثقة المتعاملين معه وبقية من المرات المالية التي تعصف بالبنك الضعيف.

2.1 إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

لمواجهة التحديات التي أفرزتها التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، و الذي كان أهمها

احتدام المنافسة بين البنوك الكبيرة، لجأت هذه الأخيرة إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها و إتباع سياسات

جديدة كان في صدارتها تدعيم مراكزها المالية و تدعيم قدراتها التنافسية بالشكل الذي يجعلها قادرة

على المنافسة على الساحة المصرفية الدولية، و ذلك عن طريق التوسع في استخدام المبتكرات المالية

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري باعتباره موقلا رئيسيا للقطاع الخاص الذي يتوقع أن يكون له دورا كبيرا في قيادة مسيرة التنمية بالجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عمل مسح مكثي للدراسات والبحوث والمقالات السابقة، بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات والمعلومات المتاحة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع.

1. التحديات التي تواجه البنوك في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية :

قبل الحديث عن آثار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري ، سنقدم فكرة حول البيئة الدولية المصرفية، التي شهدت العديد من التغيرات خلال السنوات القليلة الماضية، إذ أصبحت المؤسسات المصرفية العالمية في العديد من الدول، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في إدارة عملياتها المصرفية، واتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر القارات متعددة الحدود القطرية والقومية، وأزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية في العالم وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمي والدولي. وأصبح العالم بأسره سوفا واحدا لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته. وشهد هذا السوق ظاهرة أخرى هي حركة الابتكارات المالية التي أدخلت تنوعا كبيرا في الأدوات المالية، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة وتزايدت أهمية المؤسسات المالية التي لا تأخذ بأسلوب التخصص القطاعي في شكل ما يعرف بالبنوك الشاملة التي تراول كافة أنواع الخدمات المصرفية دون حدود(1). ولقد أدت التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية نظرا للمنافسة التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى واستحوادها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية، خاصة بعد اتجاه الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي والتزامها بقواعد ضوابط الرقابة والإشراف التي وضعتها لجنة بال بسويسرا وفقا لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، تتمثل أهم هذه التطورات فيما يلي:

1.1 الوتعة نحو التدويل أو العولمة:

يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، الدليل على ذلك الزيادة المعتبرة في تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية، ويلاحظ أن التدويل له ثلاثة آثار هامة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال. ومن بينها الجزائر، التي قامت بإصلاحات في هذا المجال من خلال قانون النقد والقرض، وتلك الآثار الثلاثة تؤدي إلى ما يلي:

زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

*تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.

*زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.

و من الملاحظ أن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة كانعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصالات.

وهناك عددا من التناحيات المختلفة لظاهرة العولمة على البنوك أهمها: (2)

أولاً: الخدمات المصرفية الدولية: تقوم معظم البنوك في الوقت الحالي بتقديم الخدمات المصرفية

الدولية أو ما يعرف بالخدمات عبر الحدود، والتي تعني قيام بنك أي دولة بتوفير خدمات مصرفية

متنوعة إلى عملاء له مقيمين في دولة أخرى.

ثانياً: عولمة آلات الصرف: تقوم غالبية البنوك العالمية بربط آلات الصرف بشركة الآلات العالمية

لتقدم الخدمات المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط الاتصال، بحيث يمكن لأي عميل

في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدول المتواجدها سواء خصصا أو إيداعا في حسابه الجاري

لدى البنك المحلي.

ثالثاً: تزايد البنوك متعددة الجنسيات: أدت ظاهرة العولمة المالية إلى تزايد البنوك الكبرى متعددة

الجنسيات والتي نتجت عن طريق ظاهرة الاندماج في محاولة للوقوف أمام المنافسة الكبيرة من جهة،

ولاحتكار الأسواق المصرفية من جهة أخرى.

رابعا: تنحي البنوك للمعايير العالمية: أصبحت البنوك مطالبة بتبني المعايير العالمية في خدماتها المصرفية

من خلال الجودة، وفي نمط تعاملاتها مع العملاء، وهذا ما يعني ضرورة قيام البنوك المحلية بأقصى

الجهود لتحسين منتجاتها وتحسين نتائجها، حيث أصبح القائمون على هذه المياكل ملزمين بالحدار

والاحتياط ومواجهة هذه الآثار وذلك عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطاتها، كما أصبح

لزاما على البنوك الالتزام بمعايير عالمي أو دولي في هذا الشأن للدلالة على متانة المركز المالي للبنك مما

يزيد في تقوية ثقة المتعاملين معه وبقية من الفترات المالية التي تعصف بالبنك الضعيف.

2.1 إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

لواجهة التحديات التي أفرزتها التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، والذي كان أهمها

احتدام المنافسة بين البنوك الكبيرة، لجأت هذه الأخيرة إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها وإتباع سياسات

جديدة كان في صدارتها تدعيم مراكزها المالية وتدعيم قدراتها التنافسية بالشكل الذي يجعلها قادرة

على المنافسة على الساحة المصرفية الدولية، وذلك عن طريق التوسع في استخدام المبتكرات المالية و

بنود خارج الميراثية أو ما يطلق عليه المشتقات و من أهمها العقود الآجلة و العقود المستقبلية و عقود الخيارات و عقود المبادلات. و يرجع سبب بلوغ المؤسسات المالية و البنوك إلى استخدام هذه الأدوات المالية المستحدثة إلى سببين:

أولاً: تنمية مصادر غير تقليدية للإيرادات، ولاسيما بعد الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإيرادات من العمليات المصرفية التقليدية والتي كانت تعتمد على الفائدة والعمولات..

ثانياً هو استخدام هذه الأدوات ذاتها للتغطية لتخفيض المخاطر العديدة التي تواجهها البنوك مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر المضاربة فضلاً عن المخاطر النظامية.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر إلى المؤسسات شبه المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق التوفير و الاحتياط، وصناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات تقلص الخدمات التمويلية وخصوصاً في مجال الوساطة المالية.

3.1 الشمولية (التحول إلى البنوك الشاملة):

تعد الشمولية أحد مظاهر التطورات المصرفية التي ظهرت في أوروبا و من بعدها في العديد من دول العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، إذ بدأت تلك الدول في الابتعاد عن التخصص المصرفي و كذا تقليل التركيز على الأشكال التقليدية للإقراض و الاستثمار، و ذلك أصبحت تلك البنوك تقوم بتشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية من أجل مقابلة الاحتياجات المتنوعة للعملاء، و كذلك من أجل مواجهة ضغوط بنوك الدول الأجنبية التي كانت تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية، و عليه ففي كافة أنحاء أوروبا أصبحت البنوك تتحرك باتجاه النظم المصرفية الشاملة و التي تمكّنها من ممارسة نشاطها في أسواق كانت من قبل محظورة عليها، كما أن الأخذ بمبدأ التخصص في فلسفة العمل المصرفي أدى إلى محدودية أنشطة البنوك و بالتالي التأثير على مبيعاته و من ثم على نتائجها و قدرتها التنافسية.

4.1 الابتكار:

ينظر إلى الابتكار بمعناه الواسع على أنه توظيف و استخدام مكر لفكرة ما بواسطة بنك و تجسيدها في شكل خدمة تتميز عن بقية الخدمات المصرفية، و هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الابتكارات تشمل المنتجات المصرفية التي تزود عملاء البنوك بخدمة جديدة و غير مألوقة أو فريدة و استثنائية، ووجهة النظر هذه تشمل النظم و الأساليب و الأدوات التي تجعل تلك المنتجات في متناول العملاء في الوقت و الزمان المناسبين بغير يرضي هؤلاء العملاء.

هذا و قد تأخذ عملية الابتكار شكلين، الأول، هو ابتكار منتجات جديدة و الثاني هو ابتكار

أساليب جديدة، و هذان الشكلان قد يكونان مكملين لبعضهما البعض، و في هذا السياق نود الإشارة إلى أن ابتكار الخدمة المصرفية قد يكون بمثابة إجراء عملية تغيير أو تعديل أو تبديل في الخصائص و المميزات للخدمة المصرفية المقدمة إلى السوق.

و من ناحية أخرى فإن ابتكار الأساليب الجديدة الجذابة تتناول إجراء عملية تغيير في طبيعة و استخدامات المدخلات في إطار إنتاج خدمات فريدة في السوق، كما أن الابتكار على المستوى الاستراتيجي للبنك، يهتم بكل من الابتكار في مجال الخدمات المصرفية، و الابتكار في الأساليب، و الابتكار الإداري و التنظيمي، هذه المستويات الاستراتيجية الثلاثة ذات علاقات تكاملية.

5.1 احتدام المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية الترييس:

مع تزايد العولمة و إقرار تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الحات في حولة الاروغواي عام 1994، و تولي التجارة العالمية تطبيقها ابتداءً من 1995/01/01، أعادت المنافسة تشتت في الأسواق المصرفية حيث أخذت هذه المنافسة ثلاثة مظاهر:

*المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

*المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

*المنافسة غير المالية التي تقدم الخدمات المصرفية.

6.1 التجمّع و الاندماجية:

بعد الاتجاه نحو ظاهرة التجمّع و الاندماجية الأكثر أهمية من بين الاتجاهات التي تلازم العمل المصرفي في غالبية دول العالم في الوقت الراهن، و لعل حركة التجمّع و الاندماجية تحددت ملامحها و اكتسبت خصائصها و صفاتها المميزة من خلال رغبة البنوك التي تعمل على نطاق واسع في الحفاظ على تواجدتها عالمياً، بالإضافة إلى قدرتها على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المصرفية، هذا و يمكن القول أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تقصر حدود عمليات التجمّع و الاندماجية ترجع إلى دوافع إستراتيجية مرتبطة بالتنوع و كذا الدوافع الاقتصادية المرتبطة بعلاقة العمل و التعاون.

و قد شهدت فترة التسعينات من القرن الميلادي الماضي عمليات دمج بين البنوك الكبرى، من أبرزها اندماج بنكي مانيوفاكشترز هانوفر مع كيميكال بنك و تكوين شركة واحدة تحت اسم كيميكال كوربوريشن، و اندماج بنك أوف أمريكا مع بنك سيكورتر باسفيك.

و مع تسارع وتيرة العولمة و التحرر المالي في الأسواق المالية، أصبحت ظاهرة الاندماج بالبنوك و المؤسسات المالية مثيرة للانتباه، خاصة لكونها قد تعاضلت مؤخرًا إلى الدرجة وصفها المحللون

الماليون بأنها ظاهرة العصر، و يسود الاعتقاد بان المؤسسات المصرفية كبيرة الحجم تعمل وفق الأعراف المصرفية السليمة و من ثم يمكنها مواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصري، كما يمكنها خفض المخاطر التي يتعرض لها نشاطها المصرفي.

7.1 تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:

من أهم الآثار السلبية للعولة المالية تلك الأزمات التي تعرضت لها الأجهزة المصرفية و لا تزال نتائجها السلبية تؤثر إلى حد الآن، حيث تشير بعض الدراسات إلى انه في العشرية الماضية تعرضت ثلث الدول الأعضاء في النقد الدولي إلى أزمات مالية بسبب التغيرات و التأثيرات العالمية.

8.1 إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

كان من أسوء آثار العولة المالية على الأجهزة المصرفية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة المالية و النقدية، حيث أصبحت هذه البنوك عاجزة في تطبيق الأدوات التطبيقية في توجيه و رقابة السياسة النقدية و مما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للأجهزة المصرفية في دول جنوب شرق آسيا، إذ عجزت البنوك المركزية في إنقاذ العملات الوطنية من انهيار أسعار صرفها.

2- طبيعة و مضمون اتفاقية تحرير الخدمات:

1.2. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات المالية من اكبر قطاع الخدمات و أخطرها تأثيرا على اقتصاديات الدول و ذلك نظرا لارتباط النمو الاقتصادي و التنمية في أي دولة باستقرار مؤسساتها المالية من جانب، و دخول الخدمات المالية في جميع أوجه النشاط الاقتصادي من جانب آخر. و تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من بين أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة الأورجواي و التي جاءت بعد جولات عديدة في إطار اتفاقية الحات (1947). و تتكون هذه الاتفاقية من 32 مادة و 8 ملاحق بالإضافة إلى جداول التعهدات المحددة و قوائم الاستثناءات من مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية. كما يوجد إلى جانب هذه المواد والملاحق، 8 قرارات وزارية متعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

و يمتد تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على جميع الخدمات في كافة القطاعات التي تقدم على أساس تجاري أي الخدمات القابلة للتجارة فيها (Tradable Service)، و هذا معناه استثناء الخدمات التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية أي على أساس غير تجاري و بدون تنافس مع احد موردي الخدمات مثل المصارف و الضمان الاجتماعي على المستوى المركزي من تطبيق هذه الأحكام (3). و

بالتالي يمتد تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على كل التدابير الحكومية و شبه الحكومية التي تؤثر على التجارة في الخدمات.

أما عن القطاعات الخدمية التي شملها الاتفاق على سبيل الحصر:

*خدمات قطاع الأعمال التجارية (مشملا على الخدمات المهنية-الحاسبية والخدمات العقارية).

*خدمات التوزيع (الوكالات التجارية، الوكالة بالعمولة...)

*خدمات التعليم.

*خدمات البيئة.

*الخدمات المالية (البنوك، شركات التأمين، سوق المال...).

*الخدمات الصحية.

*خدمات السياحة و السفر.

*الخدمات الترفيهية و الرياضية.

*الخدمات الاستشارية (بحال التكنولوجيا، التحكم، الهندسة...).

*خدمات الاتصالات.

*الخدمات الأخرى القابلة للتسويق دوليا.

2.2. تعريف التجارة في الخدمات:

عرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية الخدمات بأنها توريد أو عرض أو تقديم خدمة

عما في ذلك إنتاج الخدمة و توزيعها و تسويقها و بيعها و تسليمها.

و حددت الاتفاقية أربعة أساليب للتجارة في الخدمات أي تقديم الخدمات فيما بين الدول

الأعضاء، تلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم الخدمة عبر الحدود (Cross Border): أي تقديم الخدمة من ارض دولة عضوة

في الاتفاقية إلى دولة أخرى عضو، دون انتقال فعلي لتقديم الخدمة أو مستهلكها، وإنما انتقال الخدمة

نفسها. و مثال ذلك الاتصالات السلكية و اللاسلكية كإرسال فاكس من دولة لأخرى و الخدمات

المالية أي تحويلات المبالغ النقدية ما بين البنوك في الدول المختلفة، أو انتقال الخدمة في شكل ماد

كتقرير فني أعده احد الخبراء أو برنامج حاسب إلى مسجل على قرص مدمج (CD). و يلاحظ

هذا الأسلوب يتطابق مع الشكل المعتاد للتجارة الخارجية في السلع و هو انتقالها عبر حدود الدول

المتاجرة (4).

ثانياً: الاستهلاك في الخارج (*Consumption Abroad*) : و هو يعني تقديم الخدمة من دولة عضو إلى مواطني دولة عضو أخرى، ولكن خارج أرضه، و هنا ينتقل المستهلك إلى بلد المورد. و مثال ذلك خدمات السياحة، حيث ينتقل السائح من دولته إلى دولة أخرى من أجل السياحة.

ثالثاً: التواجد التجاري (*Commercial Presence*) : حيث يتم تقديم الخدمة داخل البلد المستفيد من خلال تواجد الشركات أو الوكالات أو مكاتب تمثيل، أو مكاتب التمثيل في البلد المورد. نشير إلى أن هذا الأسلوب يعد من أهم المزايا التي حصلت عليها الدول الصناعية من هذا التحرير، إذ يسمح بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً: تواجد الأشخاص الطبيعيين (*Natural Presence*) : في هذه الحالة يتم توريد الخدمة عن طريق إفاد أشخاص من دولة العضو المورد إلى أرض عضواً آخر في المنظمة. و يقصد بالأشخاص الطبيعيين-الذين تنطبق عليهم الاتفاقية-أولئك الأشخاص الذين ينتقلون من أراضي دولة عضو للإقامة بشكل مؤقت في أراضي دولة أخرى بهدف تقديم خدماتهم لهذا العضو الآخر. مثل تقديم الاستشارات و الخبرات في مختلف المجالات المهنية و الفنية و التكنولوجية. (5)

3.2. طبيعة الخدمات المالية:

و الحقيقة أن خضوع هذه الأساليب المتنوعة لتقديم الخدمة لأحكام اتفاقية الخدمات يسمح للاقتصادية بغطية شاملة لكافة القطاعات الخدمية و يسهم بالتالي في تحرير التجارة فيها.

و المقصود بالخدمات المالية في الاتفاقية كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتي يتم إنتاجها والتداول بها من قبل منتجها أو المتاجرين بها من الدول الأعضاء. (6)

و لقد حدد ملحق الخدمات المالية المقصود بمورد الخدمات المالية، بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري لدى عضو ما يرغب في توريد أو يقدم فعلاً خدمة مالية. و تتضمن الخدمات المالية طبقاً للاتفاقية: (7)

- (أ) جميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به مثل الخدمات الاستشارية وخدمات تقدير المخاطر.
- (ب) و التأجير التمويلي، وخدمات الدفع، والتحويل، وبطاقات الائتمان.
- (ج) أعمال الأسواق المالية.

و قد كان هناك رأيان أو وجهتا نظر حول تحرير الخدمات المالية، أولهما، للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و التي تنقف إلى جانب الفكرة من منطلق أهمية النمو الكبير في الخدمات المالية في الدول الصناعية، هذا إلى جانب الفرص الكامنة في أسواق كثيرة من الدول النامية. و ثانيهما،

الدول النامية التي تنظر بكثير من الشك للمكاسب التي يمكن أن تحصل عليها نتيجة تحرير قطاع الخدمات بشكل عام و القطاع المصرفي بشكل خاص. و مصدر الشك الرئيس للدول النامية هو اعتماد الوارد بين كفاية قطاعي الخدمات في الدول النامية و الدول المتقدمة، و بالتالي غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام الخدمات المقدمة في الدول الصناعية، و ذلك لتفوق الأخيرة بسبب المكون التقني في إنتاجها مما يكسبها ميزة نسبية لا تتوافر في الدول النامية.

4.2. الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

تعتبر الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات و المنظمة تحرير الخدمات المصرفية الوحيدة التي تعطي التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية، إذ بدأ الحديث عنها في بداية الثمانينات مع افتتاح جملة الاورغواي في 1986/09/20 فيما يسمى بالإعلان بونديليس، و قد ظهرت الوثيقة الختامية في 1993/12/15 و التي تضمنت 6 أجزاء يتضمن الجزء الأول تعريف الاتفاقية و نطاقها، و شملها الجزء الثاني الإطار العام و المبادئ العامة للاتفاقية، أما الجزء الثالث فيضمن الالتزام و الارتباطات المعادة للدول المنظمة، و تناول الجزء الرابع موضوع التحرير التدريجي للخدمات المصرفية، أما في الجزء الخامس و السادس فقد تم التطرق إلى الأمور التنظيمية و التعريفية و كذلك الملاحق و المرفقات الخاصة بالاتفاقية.

و لبلوغ هدف اتفاقية الخدمات المالية المنشود في تحرير الخدمات المالية هناك العديد من

الاعتبارات التي أخذتها الاتفاقية بعين الاعتبار:

- * إقرار مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء، و إقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- * مبدأ الشفافية و الوضوح، من خلال ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات و الإجراءات الطبيعية و القوانين و التشريعات و مبادئ الرقابة و التوجيهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية، و ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على تجارتها.
- * مبدأ التحرير التدريجي.
- * مبدأ عدم السماح بالاحتكارات و الممارسات التجارية المقيدة.
- * مبدأ التغطية و الشمول.
- * حق الدول الأعضاء في الانضمام إلى أية اتفاقيات أخرى ذات الارتباط بتكامل و تحرير تجارة الخدمات المالية مع أي دولة أخرى غير الأعضاء في الاتفاقية المعنية، شرط أن تكون تلك الاتفاقيات

الأخرى تشمل تغطية قطاعية واسعة، و لا تحوي على أية إجراءات مهيمنة، و أن يتم إعلام مجلس إدارة الخدمات بها.

5.2. الخدمات المالية و المصرفية التي تشملها الاتفاقية:

يشير ملحق الخدمات المالية التي تشملها الاتفاقية انه بعد تحديد و حصر الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، و مع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير الكفيلة بضمان كفاءة العمل المصرفي و كفاية رأس المال و آليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال ببود الاتفاقية، بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار و تماسك الجهاز المصرفي و الحفاظ على سرية الحسابات و أنشطة العملاء، و فيما عدا الأنشطة المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين و الخدمات المرتبطة به فإن أهم الخدمات المصرفية و المالية التي تشملها الاتفاقية تلتخص فيما يلي:

* قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و المؤسسات المصرفية و المالية.

* الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية و الاقتصانات العقارية و تمويل العمليات التجارية.

* التأجير التمويلي.

* خدمات المدفوعات و التحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان و الخصم على الحسابات و الشيكات السياحية و الشيكات المصرفية.

* خطابات الضمانات و الاعتمادات المستندية.

* المشتقات المصرفية و المالية بمختلف أنواعها.

* أدوات سعر الفائدة و سعر الصرف.

* الأوراق المالية القابلة للتحويل.

* أعمال المسرة في النقد.

* خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية.

* إدارة الأموال مثل إدارة النقدية و محافظ الأوراق المالية و خدمات الإيداع و حفظ الأمانات.

كما حددت الخدمات المستتانة من تطبيق أحكام اتفاقية الخدمات بأنها الخدمات المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية، أي تقدم على أساس غير تجاري أو بدون تناقص مع واحد أو أكثر من مقدمي الخدمات و تشمل: (8)

* الأنشطة التي يمارسها بنك مركزي أو سلطة نقدية أو أي كيان تابع للسلطة العامة في الدولة، لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف.

* الأنشطة التي تكون جزءا من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية أو المعاشات.

السلطات الأخرى التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام لواردها المالية.

* هناك استثناء آخر عرف بتعبير "التحوط" و يقضي بأنه لا يجوز منع أي عضو من اتخاذ تدابير لا تتسق مع أحكام اتفاقية الخدمات و ذلك لأسباب تتعلق بحماية المستثمرين، و المودعين، و أصحاب البوالص و غيرهم من الأشخاص الذين يتحمل مقدم الخدمات المالية إزاءهم بمسؤولية ائتمانية أو لضمان سلامة و استقرار النظام المالي.

3. الآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري:

1.3. تشخيص وضعية المنظومة المصرفية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يدخل الاقتصاد الجزائري اليوم و قطاعه المصرفي خصوصا في مرحلة اختبار و تحدقيقي، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المصرفية العالمية و اشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعيات بالإمكانات الحالية بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة انطلاقا من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القروض، و قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض و القوانين الأخرى المكملة للتضمة إنشاء سوق القيم المنقولة و كذا السماح بفتح بنوك خاصة و فروع للبنوك الأجنبية فوق التراب الوطني.

و يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فنية تبحث عن مكانتها في السوق المصرفي و في الوقت الذي كان ينتظر منها الكثير شهد العديد منها هزات أثرت سلبا على مسار التنمية في البلاد، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ 1994 فلم يستقر احد لحد الآن إلا القليل منها للعمل في المجال المصرفي.

و بالرغم من الإصلاحات المشار إليها سابقا، فإن أداء البنوك العمومية ما يزال دون المستوى بل و إن ذلك يقره كبار المسؤولين في القطاع.

لكن الأسئلة التي تطرح اليوم بالحاح هي هل أن المشكلة الحقيقية في نظامنا البنكي هي مشكلة فنية؟، بمعنى تحديث التجهيزات و إدخال الشبكة المعلوماتية لتحسين الأداء. أم هي مشكلة تكوين

نظام الملكية كلفة؟ كما نشير إلى أن هناك ترددا على مستوى السلطات فيما يتعلق بخصخصة البنوك العمومية، فرغم التعديلات التي أدخلت على قانون البنوك والائتمان و بدء عملية التقييم للبنوك العمومية من أجل اختيار بعضها لخصصتها تدريجيا منذ 1998، إلا أن ذلك لم يحدث لحد الآن .

2.3 التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري:

(أ) التزاومات المنظمة العالمية للتجارة التي تخص القطاع المصرفي: هناك ثلاثة التزامات تتضمنها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي هي: (9)

*تقوم الدولة العضو، بعمالة الخدمات و موردي الخدمات المقدمة من الأعضاء الآخرين بأفضلية لا تقل عن تلك الممنوحة لخدماتها و موردي الخدمات المحليين.

*تقتضي الاتفاقية بأن تقوم الدولة العضو بإنشاء مركز أو أكثر للمعلومات يمكن من خلالها للدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات حول القوانين و الأنظمة المؤثرة على التجارة في الخدمات.

*تحت الاتفاقية الدول الأعضاء على الدخول في ترتيبات ثنائية أو جماعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الترخيص المطلوب لأداء الخدمات.

(ب) بدء سريان الالتزامات المشار إليها.

(ت) ضخامة حجم البنوك الأجنبية نتيجة الاندماج المصرفي لخفض التكاليف، ورفع معدل الكفاءة الذي قام به العديد من البنوك الأجنبية.

(ج) التطورات التقنية المصرفية الحديثة التي بدأت تنفيذها البنوك الأجنبية من خلال شبكة الانترنت و التحول من التعامل التقليدي المباشر إلى التعامل الإلكتروني و تكوينها للمحافظ الإلكترونية.

و قد أثارت هذه التحديات مخاوف الكثير من الدول النامية مما دعاها إلى إجراء دراسات لتحليل القدرة التنافسية لقطاعها المصرفي و العمل على تقوية المركز التنافسي حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات حال انضمامها للمنظمة.

3.3 آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري:

لاشك أن الوثيقة النهائية لاتفاقية دورة أورجواي الخاصة بالخدمات المالية سوف يكون لها الكثير من الآثار الإيجابية و السلبية على كافة الدول، و ذلك فيما يتعلق بمكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية. و يتوقف نصيب الجزائر من هذه المكاسب على قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع الوضع الجديد. و ستختلف هذه الآثار في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من حيث طبيعتها (إيجابية أو سلبية) و من حيث توقيتها (في المدى القصير و المتوسط أو على المدى الطويل). و نشير إلى

لدولة الدراسات التي تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفي في الجزائر لعصر العولمة المالية تعتبر قليله جدا. وفي ضوء الجدل السائد المرتبط بموضوع إستراتيجية الواجحة، و انطلاقا من واقع و طبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري:

أولاً: أهم الآثار الإيجابية المتوقعة على القطاع المصرفي في الجزائر:

*إن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتحسن نحو الانخفاض بعد انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

*إن الخدمات المصرفية المقدمة حاليا من قبل البنوك الجزائرية ستتحسن و تتطور و تنوع بشكل أفضل نتيجة الانضمام.

*سيؤدي توسيع الأسواق محليا أو خارجيا من خلال بيئة أقل تميزا ضد الأجانب إلى الاستفادة من وفورات الحجم.

*سيؤدي تحرير الخدمات المالية إلى زيادة درجة المنافسة، و ستسعى المؤسسات المالية من خلال ذلك إلى تحسين أساليبها الإدارية، و هذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات، ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.

*وجود الشبكات الأجنبية سينقل إلى السوق المحلي التقنيات الحاسوبية و الإدارية و تقنيات جمع و تحليل المعلومات مما يؤدي إلى تطوير قواعد المعلومات المحلية.

*تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيساهم في تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.

*تحرير الخدمات المالية سيؤدي إلى استقرار العاملين في مجال الخدمات المالية (مصارين-مستوردين)، إضافة إلى إلغاء بعض القيود التي تقلل الكفاءة الاقتصادية لصناعة الخدمات المالية.

*زيادة الدخل و تحقيق نمو اقتصادي.

*الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية و المالية و السياسات المتعلقة بأسعار الصرف، و إجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجو من عملية التحرير، و التي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي و المالي.

*تسهيل عملية الإقراض المباشر لصغار المستثمرين و الذين لا تتوفر لديهم إمكانيات و قدرات اتصال جديدة.

*سياسة التحرير سوف تؤدي إلى أن تكون المؤسسات أكثر اهتماما بحاجات و متطلبات العملاء، نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية.

كما يتوقع أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة آثارا إيجابية على منظومتنا المصرفية تتمثل فيما يلي:

*تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه، الأمر الذي سيعكس إيجابيا على كفاءته.

*إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات المالية، و تسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

*إيجاد فرص الانطلاق إلى الأسواق الخارجية، و دعم التواجد المالي خارجيا.

*إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات و ما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.

*تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية و تحسين مستوى جودة تلك الخدمات و تطويرها باستمرار.

*رفع مستوى أداء و إدارة المخاطر و اختيار أفضل الوسائل و انسها علاج الأزمات المصرفية و المالية.

*تنويع و تطوير الأدوات المصرفية و تطوير نظم و أساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية و المالية.

*الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون النقد و القرض تماثيا مع التطورات العالمية و محاولة الوصول إلى المستويات العالمية.

ثانيا: أهم الآثار السلبية المتوقعة على القطاع المصرفي في الجزائر:

*هيمنة المصارف الأجنبية على معظم القطاع المصرفي الجزائري.

*إغلاق المنشآت المصرفية الأقل كفاءة.

*سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبيا من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية الجزائرية.

*قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية الجزائرية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي الجزائري.

*قد يؤدي فتح القطاع المالي أمام المنافسة الأجنبية إلى تدهور ميزان المدفوعات.

*عدم الكفاية في المنافسة مع وجود منافسين أقرباء يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة في الموارد المادية، و البشرية و التقنية.

*استعمال قيام المؤسسات الأجنبية بتجميع المدخرات الوطنية، واستثمارها في بلدانها الأصلية، نظرا لوجود فرص استثمارية ذات غايات قليلة.

*الانحياز على السياسات النقدية المتبعة في الدولة بسبب مناح الحرية الذي سيسمح للمؤسسات المالية.

*الدخول من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.

*إن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها، و لضعف خدماتها بالتقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة.

*إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية، بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية قد يؤدي إلى خسائر تنشا من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، و بالتالي على سياسات التنمية عند وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث أن هناك إمالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد و السياسات الائتمانية و غيرها.

*تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة.

*يمكن لتحرير الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات والصناعات التي تتضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

*تتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر إطارا مصرفية ذات مهارة ومؤهلة و قادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة و المستقبلية.

4. آليات وعوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري و إستراتيجته المواجهة:

يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية تعظم الأثر الإيجابية و تقلل من الآثار السلبية إلى أقل مستوى ممكن، و تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمصرفي و البنوك الجزائرية و ذلك من خلال الآليات و العوامل التالية:

I-التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، و يتطلب ذلك العمل على عدة مستويات سواء على مستوى الدولة أو الحكومات على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعه أو على البيئة الداخلية لكل بنك تتطلب تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها، وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية و تقليل المخاطر.

الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة المتصلة في المشتقات و العقود المستقبلية و عقود الاستثمار مثل عقود الاختيار ومقايضة الأوراق المالية و المبادلات و عمليات المقاصة الالكترونية داخل البنوك.

3- تقوية قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي للوقوف في وجه البنوك الأجنبية المنافسة.

4- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة و تكاملية إقليمية و عالميا.

5- تنمية مهارات العاملين بالبنوك و ذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي و تطوير نظم الإدارة، من خلال نظم تدريبية متطورة و تطوير أدائهم في مجال استيعاب المستحدثات و تطوير الصناعة المصرفية، و الاستعانة بالخبرات المحلية و الأجنبية في هذا المجال.

6- تقوية دور البنك المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية و التنظيمية و الرقابية.

الخلاصة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني قيامها بتحرير تجارة الخدمات و خاصة المصرفية منها، و هذا بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير هذا القطاع، و في ظل استمرار الأوضاع و السياسات الحالية فإن البنوك الجزائرية و شركات التامين ستدخل حلبة المنافسة في وضعية غير تنافسية و هي بذلك لا تستطيع الصمود و البقاء في السوق نظرا لحدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات أدائها، و بالتالي عدم قدرتها في منافسة البنوك الكبرى و شركات التامين العالمية التي تتميز بقدرتها و جودة خدماتها و كفاءتها الإدارية و قدراتها التسويقية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع و بالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار و ميادين التوظيف التي تتناسب مع إستراتيجيتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الوطني، رغم ما يرافق هذا من فرص استفادة العميل المصرفي من حيث السعر و الجودة و الوقت و كفاءة الأداء و التنوع في تشكيلة الخدمات حيث تقوم المصارف الدولية الكبرى بتقديم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك في الدول النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة. مستويات أداء ضعيفة و خدمات متدنية. فإذا أخذنا البنوك الجزائرية فهي أقل من ذلك بكثير الأمر الذي يشكل مخاطر و تحديات أكيدة على الاقتصاد الوطني. من التوصيات التي يمكن الإشارة إليها في هذا المجال:

* الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، و ابتكار خدمات جديدة تلبي حاجات العملاء.

* ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال التدريب و التأهيل للكوادر المصرفية العاملة بمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة.

* يجب أن يشمل قياس الأداء المصرفي معايير الكفاءة، إضافة إلى معايير الربحية و الزيج الملائم.

الخدمات المقدمة و الحجم الملائم من حيث الأصول و الموجودات.

* تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية الساحة العالمية، و ذلك من خلال تحسين كفاءتها و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية.

* أن تقوم البنوك بزيادة مستوى الاستثمار في التقنية المصرفية الحديثة، مما يؤدي إلى توسيع و تطوير خدماتها المقدمة و رفع كفاءة الوساطة المالية.

* تمسيد الإصلاحات على أرض الواقع.

* تمسيد الشراكة مع البنوك الأوروبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية.

* تطهير البنوك من الديون المتعثرة.

* تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى البنوك.

* إدخال الوسائل التكنولوجية و المعلوماتية.

* تنويع الخدمات المصرفية و الاهتمام بجودتها و التركيز على الدراسة المستمرة للسوق المصرفية.

* تأهيل الإطار البشري و ترقية أدائه و معاملته في مواجهة العملاء.

- عادل محمد خليل (1999)، تبسيط الجات، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 139، أغسطس.
 - عادل عبد العزيز السني (2002)، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر.
 - صلاح عقل (2003)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
 - فهد حلف البادي (2007)، أثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية" خلال الفترة 16-17 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 2-4 يونيو 2007 بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض.

- مجلس الغرف التجارية، الصناعية السعودية، إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية (1995)، "مقررات الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات، وموقف حسابات المنافع والتكاليف بالنسبة للإقتصادات العربية" ورقة عمل غير منشورة، مقدمة إلى المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

(1) صندوق النقد العربي (2000)، القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة، ندوة أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2-3 أبريل 2000.
 (2) لمريد من المعلومات، انظر كل من:
 رمزي زكي (1999)، "العولة المالية"، دار المستقبل العربي.
 صالح مفتاح، العولة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد 2.
 (3) د.عادل عبد العزيز السني (2002)، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر. ص 280.
 (4) د.عادل محمد خليل (1999)، تبسيط الجات، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 139، أغسطس. ص 75.

(5) ورد بالملحق الثاني لاتفاقية الخدمات و الذي جاء تحت عنوان " ملحق بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين مقدمي الخدمات بموجب الاتفاق بعض الأحكام التي تنظم موضوع انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى دولة أخرى عضو لتقديم خدمة ما أو العمل لدى مقدمها.
 (6) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية (1995)، "مقررات الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات، وموقف حسابات المنافع والتكاليف بالنسبة للإقتصادات العربية" ورقة عمل غير منشورة، مقدمة إلى المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، ص 5.
 (7) مفلح عقل (2003)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان. ص 10.
 (8) عادل عبد العزيز السني (2002)، مرجع سابق، ص 301-302.

(9) فهد حلف البادي (2007)، أثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية" خلال الفترة 16-17 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق 2-4 يونيو 2007 بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض. ص 30-39.